

<https://doi.org/10.31272/jae.i150.1446><https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admecco>

P-ISSN: 1813-6729 E-ISSN: 2707-1359

JAE

دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود - فرع الديوانية - العراق

ساجده حسن داود البعاج

قسم المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق

Email: sajida.dawood@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID ID: / <https://orcid.org/0009-0000-0409-6036>

فاطمة صالح مهدي الغربان

قسم المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق

Email: fatemasalh_m@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID ID: / <https://orcid.org/0000-0002-7945-298>

معلومات البحث	المستخلص
<p>تواريخ البحث:</p> <p>تاريخ تقديم البحث: 2025 / 05 / 14</p> <p>تاريخ قبول البحث: 2025 / 11 / 06</p> <p>تاريخ نشر الكتروني: 2025 / 12 / 01</p> <p>عدد صفحات البحث 28 - 38</p>	<p>يهدف البحث الى التعرف على دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي داخل وخارج الشركة عينة البحث ، وذلك عن طريق تحسين الالتزام بتطبيق التعليمات في مختلف العمليات ، كما تم معالجة نقاط الضعف في العمل الرقابي، من خلال تحسين فاعلية دور آليات الحوكمة الخارجية داخل عينة البحث. وتم اتباع المنهج الاستقرائي في انجاز الجانب النظري و تطبيق المنهج الكمي في الجانب العملي عن طريق استخدام العديد من التحليلات الاحصائية لبيانات الاستبانة التي صممها الباحثان والتي تضمنت العديد من الأسئلة التي وجهت الى العينة. وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها (ضعف الخبرة في مجال الرقابة والتدقيق في عينة البحث، اذ مثلت النسبة الاعلى للمبحوثين من الذين خبرتهم اقل الخمس سنوات في ذلك المجال وهي (65.4%)، وحصول عنوان مدقق على ادنى نسبة من العناوين الوظيفية المتواجدة في العينة وهي (18.3%) ، فضلاً عن انخفاض استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل الرقابي، الامر الذي قد يؤثر على تحسين الاداء الرقابي). واختتم البحث بمجموعة من التوصيات اهمها (ينبغي ان تكون هناك موازنة في الهيكل التنظيمي الاداري لعينة البحث، من خلال العمل على زيادة التخصصات للعناوين الوظيفية التدقيقية والرقابية، فضلاً عن ضرورة تصميم برامج الكترونية تختص بالأعمال الرقابية، وان يتم تدريب كافة الكوادر الرقابية على كيفية استخدام هذه البرامج) .</p>
<p>الكلمات المفتاحية:</p> <p>آليات الحوكمة ، الحوكمة الخارجية ، العمل الرقابي</p>	
<p>المراسلة:</p> <p>اسم الباحث: ساجده حسن داود البعاج</p>	
<p>Email:</p> <p>sajida.dawood@uomustansiriyah.edu.iq</p>	

1. المقدمة

ان التطورات السريعة والمطرده في عالم الاعمال، ادت الى نشوء الكثير من التحديات داخل وخارج الوحدات الاقتصادية، الامر الذي استدعى الحاجة الملحة الى تحسين فاعلية الرقابة الخارجية على عمليات وانشطة الوحدة الاقتصادية. وهناك اهمية كبيرة لآليات الحوكمة بشكل عام والآليات الخارجية بشكل خاص في الالتزام بالمسائلة والشفافية عند تقديم التقارير المالية وغير المالية، فضلاً عن حماية حقوق كافة اصحاب المصلحة والمساواة فيما بينهم، وضمن هذا السياق تبرز اهمية انواع آليات الحوكمة الخارجية (التدقيق الخارجي (ديوان الرقابة المالية الاتحادي)، ومناقسة سوق المنتجات والعمل الاداري، والتشريعات والقوانين)، كمحور اساسي في دعم وتعزيز العمل الرقابي من خارج الهيكل التنظيمي. وتمثل الآليات الخارجية للحوكمة التنبيه المبكر للانحرافات المالية والادارية التي قد تحدث، وذلك عن طريق المتابعة لمدى الامتثال للوائح والتعليمات من قبل كافة الجهات الداخلية والخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية.

2. اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من اهمية متغيراته والتي لها دور حيوي في رفع مستوى الشفافية والمساءلة، اذ هنالك حاجة مستمرة للدور الفاعل لآليات الحوكمة الخارجية في دعم وتعزيز العمل الرقابي باعتبارها اهم الادوات الكفوة للقضاء على نقاط الضعف والحد من الاخطاء والمخالفات في الاداء المالي والاداري للوحدة الاقتصادية .

3. اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية:-

أ. توضيح الاطار النظري للحوكمة وانواع آليات الحوكمة الخارجية .

- ب. بيان نقاط الخلل في آليات الحوكمة الخارجية للشركة عينة البحث .
ج. تقديم توصيات عملية تساهم بتطوير آليات الحوكمة الخارجية بما يخدم تحسين العمل الرقابي في الشركة عينة البحث .

4. الجانب النظري

1.1.4. الحوكمة

يقصد بالحوكمة بانها النظام الشامل الذي يحتوي على المقاييس الجيدة لأداء الإدارة وكذلك المؤشرات التي توضح وجود أدوات رقابية تمنع اي جهة لها علاقة مع الوحدة الاقتصادية داخلية كانت ام خارجية من التأثير السلبي على نشاط الوحدة الاقتصادية لضمان الاستخدام الامثل للموارد [1] . وعرفت ايضاً بأنها الاجراءات او الآليات التي تهدف الى توجيه جميع اعمال وانشطة الوحدة الاقتصادية لتحقيق اهدافها مما يؤدي الى تعظيم الثروة للمساهمين [2] .

1.1.4. اهمية الحوكمة

عن طريق الحوكمة الفاعلة سيتم تحسين العلاقة بين اصحاب المصلحة ومجلس الإدارة والمديرين، الامر الذي يفرض الالتزام بالمسؤولية والمسائلة فيما بينهم، والتضامن معاً لتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية وفقاً للوائح والتعليمات [3]. وهناك اهمية للحوكمة من الناحية القانونية عن طريق القيود التي يضعها المديرين على انفسهم او تلك التي يفرضها المستثمرين على المديرين للحد من سوء التخصيص المالي للسنة التالية وبالتالي حث المستثمرين على توافر الكثير من الاموال مسبقاً [4] .

2.1.4 خصائص الحوكمة

تركز الحوكمة على الخصائص الآتية [5] :-

1. الشفافية: ويقصد بها تقديم الصورة الحقيقية عن كل الاحداث والعمليات .
2. الانضباط: وهو اتباع الممارسات الاخلاقية المناسبة والصحيحة .
3. المسائلة: وتعني امكانية تقدير وتقييم مهام وواجبات مجلس الإدارة و الادارة التنفيذية .
4. المسؤولية: وهي وجود المسؤولية امام كافة اصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية .
5. الاستقلالية: ويقصد بها بان لا تكون هنالك اي ضغوطات قد تؤثر على اداء الاعمال .
6. العدالة: وهي ضرورة احترام حقوق اصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية بمختلف تصنيفاتهم .
7. المسؤولية الاجتماعية: وهي حماية كافة افراد المجتمع من الضرر الذي قد يلحق بهم نتيجة أنشطة الوحدة الاقتصادية وينبغي ان تكون الوحدة بمثابة المواطن الجيد .

3.1.4 مبادئ الحوكمة

وكما متعارف عليه في معظم الادبيات تتمثل مبادئ الحوكمة بالعناصر المدرجة في الجدول الآتي [6]، [7] :-

جدول (1) مبادئ الحوكمة

ت	المبدأ	التفاصيل
1	ضمان وجود اساس فاعل للحوكمة	ينبغي ان يكون هنالك اساس فاعل للحوكمة ومتوافقاً مع التشريعات والقوانين، وكذلك يجب توافر الشفافية والكفاءة والعدالة في الاسواق والتوزيع المتوازن للموارد فيها، وان يكون التقسيم واضح للمسؤوليات بين كافة السلطات .
2	حماية وضمان حقوق المساهمين	وهي الفاعلية في عملية اختيار اعضاء مجلس الإدارة، والتحقق من حصول اصحاب المصلحة على حقوقهم من عوائد الارباح، بما فيهم الاقلية المساهمة، فضلاً عن تدقيق القوائم والتقارير المالية .
3	المعاملة المتساوية للمساهمين	ويقصد بها العدالة والمساواة في ضمان حقوق كافة اصحاب المصلحة دون تمييز ومنحهم الحق القانوني بالتصويت والمشاركة في الاجتماعات والاطلاع على جميع العمليات مع المديرين التنفيذيين او مع اعضاء مجلس الإدارة .
4	حقوق اصحاب المصلحة	ينبغي ان تعترف الحوكمة بحقوق اصحاب المصلحة التي نصت عليها التشريعات والقوانين وتشجيعهم على التعاون مع الوحدة الاقتصادية في زيادة الثروة وفرص العمل .
5	الافصاح والشفافية	يجب ان تكون الشفافية والافصاح الدقيق وفي الوقت اللازم بخصوص جميع عمليات الوحدة الاقتصادية بما فيها العمليات المالية والادارية هي محور اساسي في اطار الحوكمة .
6	دور ومسؤوليات مجلس الإدارة	وهي الضمان في سعي اعضاء مجلس الإدارة نحو تحقيق الاهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية، فضلاً عن تحملهم المسؤولية القانونية الكاملة اتجاه الوحدة واصحاب المصلحة .

4.1.4 محددات الحوكمة

هنالك نوعين من المحددات التي تؤثر في تطبيق الحوكمة وهي كالاتي [8] :-

1. المحددات الداخلية: وهي الاسس والتعليمات التي تحدد توزيع الصلاحيات على مجلس الإدارة والمديرين، لتخفيض التعارض بينهم وبين اصحاب المصلحة، فضلاً عن تحديد كيفية اتخاذ القرارات في الوحدة الاقتصادية .
2. المحددات الخارجية: وهي الاطار العام للدولة الذي يتمثل في قوانين التنمية الاقتصادية مثل قوانين اسواق رأس المال، ومكافحة الافلاس والاحتكار، ومدى كفاءة المصارف في توفير التمويل .

2.2.4 آليات الحوكمة

تعرف الحوكمة بانها مفهوم يشير الى المعايير والقوانين التي تحدد العلاقة بين الإدارة واصحاب المصلحة داخل وخارج الوحدة الاقتصادية [9] . وتهدف الحوكمة الى [10] :-
أ. الفصل بين الإدارة والملكية والرقابة على الاداء .
ب. تحسين الكفاءة التشغيلية للوحدات الاقتصادية .

ج. ايجاد الهيكل الذي يحدد اهداف الوحدة الاقتصادية وكيفية تحقيق هذه الاهداف ومتابعتها .

اما آليات الحوكمة فيقصد بها الاساليب التي تتحكم في سلوك المدراء، والادوات التي تؤثر في قرارات الادارة، من خلال التحديد الواضح لكافة الصلاحيات والمسؤوليات [11] . كما عرفت بانها الضوابط التي تقود الى التوازنات لجميع الاطراف في هيكل الوحدة الاقتصادية والتي تعمل على الحد من الصراع وواجه القصور ودعم النمو عن طريق تقديم تقارير مالية موثوقة الى المساهمين [12]، وتتكون الحوكمة من آليات داخلية واخرى خارجية، الا ان الباحثان سيتناولن مفهوم الآليات الخارجية وانواعها تماشياً مع موضوع البحث .

3.4 آليات الحوكمة الخارجية

تم تعريف آليات الحوكمة الخارجية بانها الآليات التي تعمل بإضفاء الشرعية على اعمال الوحدة الاقتصادية، اذ انها تتطلب تنظيم هيكل محدد وفقاً لتحقيق الاهداف العامة، كما تركز هذه الآليات على الكفاءة لتحسين الانتاجية داخل الوحدة الاقتصادية [13] . وتتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابة التي يفرضها اصحاب المصلحة الخارجيين والتي تنفذها الجهات الرسمية الدولية على الوحدة الاقتصادية، اذ انها تعد من اقوى مصادر الضغط لأجل تطبيق قواعد الحوكمة [14] .

4.4 الرقابة الخارجية وآليات تعزيزها

1.4.4 مفهوم الرقابة الخارجية

الرقابة هي من وظائف الادارة تعنى بقياس وتصحيح اداء المرؤوسين لغرض التحقق من ان الاهداف والخطط الموضوعة قد تم تحقيقها فهي وظيفة تمكن القائد من المقارنة بين الواقع الفعلي وما مخطط له [15] ، تعرف الرقابة الخارجية بانها الاجراءات والسياسات التي من خلالها يتم تقييم اداء الوحدة الاقتصادية وتدقيق بياناتها وقوائمها المالية وغير المالية لضمان التحقق من انها تسير في الاتجاه الصحيح، وكذلك تسهم الرقابة الخارجية في تقديم تقارير منظمة ودورية تفيد صناعات القرار لتمكينهم من اتخاذ القرارات بالشكل الدقيق [16] .

2.4.4 اهمية الرقابة الخارجية

تكمن اهمية الرقابة الخارجية من خلال التحقق من الاستخدام الامثل للموارد العامة، فضلاً عن التأكد من الامتثال الى كافة التعليمات والقوانين داخل الوحدة الاقتصادية، وللرقابة الخارجية علاقة وثيقة بالعمليات المالية والادارية، الامر الذي يؤدي الى اكتشاف الاخطاء والمخالفات في هذه العمليات في وقت مبكر [17] .

5.4 آليات تعزيز الرقابة الخارجية

يتم تعزيز الرقابة الخارجية عن طريق مجموعة من الآليات والتي تمثل في جوهرها الآليات الخارجية للحوكمة وهي (التدقيق الخارجي المتمثل بديوان الرقابة المالية الاتحادي، والتشريعات والقوانين، ومنافسة سوق المنتجات والعمل الاداري) وكما يأتي :-

1.5.4 التدقيق الخارجي

يقصد بالتدقيق الخارجي بانه تدقيق مستقل للقوائم والتقارير المالية، والتحقق من مدى مطابقتها للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، لإبداء الرأي بشفاافية حول عدالة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية [18] . وكذلك تم تعريفه بانه العملية الرقابية الخارجية التي تضمن موثوقية القوائم والتقارير المالية في الوحدة الاقتصادية باستخدام اساليب مختلفة، وذلك لحماية حقوق اصحاب المصلحة وتحسين الثقة فيما بينهم [19] . هنالك مسؤولية كبيرة للمدقق الخارجي عن مدى وجود التحريفات الجوهرية بالقوائم والتقارير المالية وفاعلية العمل الرقابي واذا كان هنالك اي قصور في احد الجانبين ينبغي ان يوجه المدقق الخارجي الادارة بتصحيح ذلك [20] . ويسعى المدقق الخارجي الى تحقيق الاهداف الآتية [21] :-

اولاً/ الاهداف التقليدية

وهي على نوعين هما :-

أ. الاهداف الرئيسية: وهي التأكد من صحة واعتمادية المعلومات المحاسبية المدونة في السجلات، وإبداء الرأي المستقل والمحيد، استناداً الى الأدلة المناسبة والكافية، عن عدالة التقارير المالية في تعبيرها عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، خلال فترة زمنية معينة .

ب. الاهداف الفرعية: وهي اكتشاف الاخطاء والانحرافات في السجلات المالية، لضمان المحافظة على حقوق اصحاب المصلحة، من خلال وضع الاجراءات والضوابط الضرورية التي تحد من المخالفات والاطع .

ثانياً/ الاهداف الحديثة :

وهي مراقبة الخطط التي تضعها الادارة ومتابعة تنفيذها لتحديد الانحرافات ومعرفة اسبابها لضمان تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن تقييم نتائج العمليات حسب الاهداف المخططة، وذلك للحصول على اقصى مستوى من الانتاجية، واكبر قدر من الرفاهية للمجتمع .

2.5.4 التشريعات والقوانين

ان فاعلية التشريعات والقوانين ضرورية لتطبيق الحوكمة بشكل كفؤ في الوحدة الاقتصادية، اذ ينبغي للإطار القانوني الجيد من تخفيض عدم اليقين لدى اصحاب المصلحة، وان تكون التوقعات واضحة الأثار في عالم الاستثمار للوحدة الاقتصادية [22] . وتهتم الجهات الرسمية وغير الرسمية في كافة الدول بالحوكمة، لأنها تمثل الاساس الذي يوجه ويراقب الوحدة الاقتصادية بالشكل الصحيح، ويضمن الحفاظ على حقوق اصحاب المصلحة، ومن اهم الاسباب في اصدار القوانين والتشريعات للحوكمة هي تراكم حالات الاحتيال والغش في الاحداث السابقة ولفترات زمنية مختلفة في كبرى الوحدات الاقتصادية الامريكية، الامر الذي ادى الى ظهور قانون (Sarbanes-Oxley) في عام (2002) بمثابة رد تشريعي على هذه الاحداث، اذ عمل هذا القانون على دعم الرقابة والتدقيق من خلال تنظيم اعداد التقارير المالية وتضمينها الافصاح والشفافية [23] .

3.5.4 منافسة سوق المنتجات والعمل الإداري

ترتبط هذه الآلية بنشاط البيئة الخارجية للوحدة الاقتصادية، ففي سوق المنتجات يقابل انخفاض قدرة منافسة المنتجات، الانخفاض في مقدار الحصة السوقية او ربما الافلاس للوحدة الاقتصادية، الامر الذي يلزم المديرين بتعزيز فاعلية العمل حفاظاً على حقوق اصحاب المصلحة، اما سوق العمل الإداري فانه يتيح تحديد السعر في السوق، من خلال إخضاع أنشطة المدراء الى الرقابة الفاعلة وتحفيز الموظفين في تحسين كفاءة المهارات المقدمة من قبلهم [13] . كما تستخدم هذه الآلية عندما تفشل الآليات الداخلية للحوكمة في معالجة الاداء الضعيف للمديرين، وذلك من خلال اما استبدالهم او تحسين الاداء الضعيف لهم في ادارة الوحدة الاقتصادية، ودعمهم في اتخاذ القرارات بشجاعة [24] .

5. الجانب العملي**1.5 التعريف بعينة البحث**

تتكون عينة البحث من فئتين الاولى خارجية وهي (الرقباء الماليين الذين يعملون في ديوان الرقابة المالية الاتحادي، والمدققين الخارجيين الذين يعملون في مكاتب التدقيق الخاصة)، والفئة الثانية داخلية وهي (الموظفين العاملين في الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود - فرع الديوانية من اداريين وقانونيين ومحاسبين ومدققين)، اذ تعد هذه الشركة من الوحدات الاقتصادية الممولة ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل، ولها شخصية معنوية ومستقلة ادارياً ومالياً وتعمل وفقاً لأسس اقتصادية، وتنتمي الى وزارة الصناعة والمعادن ومركزها الرئيس في محافظة (بغداد) ولها فروع كثيرة موزعة بين المحافظات [25] .

2.5 وصف البيانات الاساسية لعينة البحث**1.2.5 توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في الرقابة والتدقيق**

جدول (2) التكرارات والنسب المئوية حسب عدد سنوات الخبرة في الرقابة والتدقيق

ت	عدد سنوات الخبرة في الرقابة والتدقيق	التكرار	النسبة المئوية
-1	اقل من 5 سنوات	68	65.4%
-2	5 - 10 سنة	13	12.5%
-3	11 سنة فأكثر	23	22.1%
	المجموع	104	100%

يوضح الجدول (2) ان اكبر نسبة من عينة البحث لها خبرة في مجال الرقابة والتدقيق (اقل من 5 سنوات)، اذ بلغت نسبة (65.4%) ، الامر الذي قد يتطلب المزيد من التدريب والتأهيل لسد الفجوات المعرفية التي يكتسبها الموظفين من ذوي الخبرة الطويلة.

2.2.5 توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول(3) التكرارات والنسب المئوية حسب المؤهل العلمي

ت	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
-1	دبلوم	22	21.2%
-2	بكالوريوس	47	45.1%
-3	دبلوم عال	6	5.8%
-4	ماجستير	15	14.4%
-5	دكتوراه	14	13.5%
	المجموع	104	100%

من الجدول (3) يتبين ان النسبة الاكبر هم من حملة شهادة البكالوريوس اذ بلغت (45.1%) وان اقل نسبة مئوية هي لحملة شهادة الدبلوم العالي وهي (5.8%)، الامر الذي يشير الى انخفاض عدد الموظفين من حملة الشهادات العليا في الشركة عينة البحث وان الكفاءات الاكاديمية هي متوسطة، الامر الذي قد يحرم عينة البحث من تحسين العمل الرقابي عن طريق الخبرات النوعية المتقدمة.

2.2.6 توزيع العينة حسب متغير العنوان الوظيفي

جدول (4) التكرارات والنسب المئوية حسب العنوان الوظيفي.

ت	العنوان الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
-1	مدقق	19	18.3%
-2	محاسب	31	29.8%
-3	اخرى	54	51.9%
	المجموع	104	100%

يوضح الجدول (4) ان نسبة عناوين المدققين هي الاقل مقارنة بنسب العناوين الاخرى، وان العنوان الوظيفي (اخرى) يحصل على اكبر نسبة من العناوين وتضم هذه الفئة مجموعة عناوين وظيفية متعددة بعضها من داخل الشركة وهم (الاداريين والقانونيين والمبرمجين وغيرهم)، اما البعض الاخر فهو من خارج الشركة وهم (الرقباء الماليين العاملين في ديوان الرقابة المالية الاتحادي، والمدققين الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق الخاصة)، الامر الذي يستدعي اهمية الموازنة بين الادوار الرقابية لضمان كفاءة العمل الرقابي .

3.2.5 هل لديك خبرة في تطبيق آليات الحوكمة

جدول (5) التكرارات والنسب المئوية حسب خبرة العينة في تطبيق آليات الحوكمة

النسبة المئوية	التكرار	البدائل	ت
51.9%	54	نعم	-1
48.1%	50	كلا	-2
100%	104	المجموع	

يوضح الجدول (5) بوجود نسبة (48.1%) من عينة البحث ليس لديهم خبرة في تطبيق آليات الحوكمة، الأمر الذي يدل على وجود فجوة كبيرة بين الاجابئين وان هنالك حاجة لورش عملية تغرس ثقافة الحوكمة بشكل اكبر.

4.2.5 هل تستخدم التكنولوجيا الحديثة في العمل الرقابي

جدول (6) التكرارات والنسب المئوية حسب استخدام العينة للتكنولوجيا الحديثة في العمل الرقابي

النسبة المئوية	التكرار	البدائل	ت
59.6%	62	نعم	-1
40.4%	42	كلا	-2
100%	104	المجموع	

هنالك نسبة (40.4%) من عينة البحث لا تستخدم التكنولوجيا الحديثة في العمل الرقابي، الأمر الذي يدل على ان هنالك موظفين لا يزالون يعتمدون على الاساليب التقليدية في العمل الرقابي، مما يؤدي الى انخفاض فاعلية البنية التحتية للتكنولوجيا الحديثة في عينة البحث .

3.5 حساب القوة التمييزية**1.3.5 المقارنة الطرفية**

يوضح الجدول الآتي القوة التمييزية لفقرات (دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي) بطريقة المقارنة الطرفية وكما يأتي:-

جدول (7) القوة التمييزية لفقرات (دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي) بأسلوب المقارنة الطرفية

p-value	قيمة t المحسوبة	المجموعة الدنيا		المجموعة العليا		تسلسل الفقرة	التفاصيل
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
0.01	7.48	0.55	3.68	0.69	4.57	1	الآليات الخارجية
0.01	7.01	0.52	3.75	0.46	4.71	2	
0.01	7.95	0.48	3.18	0.50	4.57	3	
0.01	7.19	0.80	3.75	0.57	4.57	4	
0.01	8.29	0.79	3.79	0.51	4.54	5	
0.01	5.20	0.77	4.07	0.46	4.71	6	
0.01	8.76	0.85	3.71	0.44	4.75	7	
0.01	11.83	0.83	3.64	0.31	4.89	8	
0.01	8.46	0.60	3.29	0.69	4.50	9	
0.01	8.61	0.57	3.39	0.51	4.54	10	
0.01	10.10	0.61	3.32	0.50	4.39	11	
0.03	2.47	0.59	3.25	0.51	4.46	12	
0.02	4.33	0.62	3.64	0.50	4.43	13	
0.01	5.03	0.59	3.14	0.51	4.42	14	
0.02	4.74	0.57	3.21	0.50	4.43	15	

يوضح الجدول (7) بان جميع فقرات المقياس لآليات الحوكمة الخارجية تسهم بشكل فاعل في بيان الفروقات الفردية بين كافة الاجابات، اذ بلغت قيم الوسط الحسابي اعلى من القيمة الافتراضية البالغة (3)، كما بلغت جميع قيم الانحراف المعياري اقل من (1) الأمر الذي يدل على ان القوة التمييزية استطاعت التفريق بين الافراد ذوي الادراك العالي والمنخفض لدور آليات الحوكمة الخارجية وهو ما يعكس جودة صياغة ادوات القياس واستجابة العينة بوضوح لفقرات الاستبانة، وان قيم اختبار (t) تبين مستوى المعنوية اقل من (0.05) مما يدل على معنوية الفروق بين الاوساط العليا والدنيا للمجموعتين .

2.3.5 الاتساق الداخلي

يوضح الجدول الآتي القوة التمييزية لفقرات (دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي) بطريقة الاتساق الداخلي وكما يأتي:-

جدول (8) يوضح معاملات الاتساق الداخلي لفقرات (دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي)

p-value	معامل الاتساق الداخلي	الفقرة	التفاصيل
0.001	.603	1	الآليات الخارجية
0.001	.601	2	
0.001	.636	3	

0.001	.516	4
0.001	.459	5
0.001	.361	6
0.001	.414	7
0.001	.556	8
0.001	.560	9
0.001	.605	10
0.001	.539	11
0.001	.603	12
0.001	.470	13
0.001	.642	14
0.001	.596	15

وللتحقق من سير فقرات المقياس بنفس الاتجاه تم استخراج معاملات الاتساق لجميع المستجيبين والذين بلغ عددهم (104) مستجيب، كما نلاحظ من الجدول (8) ان معاملات الاتساق تتراوح بين (0.361-0.642) الامر الذي يدل على قبول جميع فقرات دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي في الاستبانة حسب معيار ستانلي وهوبكنز (Stanley & Hopkins) الذي يؤكد على تمييز الفقرة اذا كان معامل ارتباطها اكثر من (0.30)، كما يعمل هذا المقياس على ضمان ان كل فقرة تقيس جانباً متسقاً من مفهوم دور آليات الحوكمة الخارجية وان جميع النتائج جاءت مقبولة احصائياً مما يشير الى موثوقية اداة القياس .
وتم استخراج معامل الثبات للمقياس الخاص بالاستبانة بطريقة الفا كرونباخ وكانت النتائج كما في الجدول ادناه :-

جدول (9) يوضح معاملات الثبات لابعاد الاستبانة بطريقة الفا كرونباخ

معامل الثبات	ابعاد ومحاور مقياس الاستبانة
0.802	الآليات الخارجية
0.823	دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي

ومن خلال جدول (9) يتضح ان قيمة معاملات الثبات لجميع الابعاد في الاستبانة كانت اكبر من (0.70) وذلك يدل على ان البيانات متسقة في اداء الافراد وان النتائج مستقرة عبر الزمن اذا ما تم اعادة الاختبار باستخدام نفس المقياس بعد مدة زمنية، وذلك يعزز من امكانية الاعتماد على البيانات في اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج الدقيقة.

4.5 التحليل الاحصائي

يوضح الجدول الآتي حساب التحليلات الاحصائية لفقرات دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي وكما يأتي:-

جدول (10) يوضح التحليلات الاحصائية لفقرات دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الإجابة								دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي			
			لا اتفق تماماً		لا اتفق		محايد		اتفق				اتفق تماماً	
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت			%	ت
84.2	0.69	4.21	-	-	1.9	2	9.6	10	53.8	56	34.6	36	1. يعمل التدقيق الخارجي على تعزيز الامتثال والشفافية الامر الذي ينعكس ايجاباً على العمل الرقابي .	
85.6	0.63	4.28	-	-	-	-	9.6	10	52.9	55	37.5	39	2. يسهم التدقيق الخارجي في تحسين نوعية القوائم والتقارير المالية وتحديد المخالفات بشكل اسرع .	
77.8	0.81	3.89	-	-	2.9	3	29.3	31	42.3	44	25	26	3. الالتزام بمتطلبات التدقيق الخارجي في الاداء الرقابي لضمان جودة العمليات وتخفيض الكلف	
83.2	0.79	4.16	-	-	1.9	2	18.3	19	41.3	43	38.5	40	4. يساعد التدقيق الخارجي اصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات الدقيقة من خلال توافر المعلومات الصحيحة	
81.8	0.77	4.09	-	-	1.9	2	19.2	20	46.2	48	32.7	34	5. يقدم المدقق الخارجي القوائم والتقارير المالية الموثوقة والمصادق عليها الى مجلس الادارة واصحاب المصلحة لتعزيز الاداء الرقابي .	
87.6	0.69	4.38	-	-	1	1	9.6	10	40.4	42	49	51	6. تعمل القوانين والتشريعات على حماية حقوق كافة اصحاب المصلحة وتحسين تفعيل آليات الحوكمة	
85.8	0.82	4.29	-	-	1	1	20.2	21	26.9	28	51.9	54	7. يؤدي امتثال الوحدة للتشريعات والقوانين على تطبيق آليات الحوكمة	

86.8	0.77	4.34	-	-	2.9	3	9.6	10	38.5	40	49	51	8. تعمل القوانين والتشريعات على تعزيز استقلالية المدقق الخارجي وضمان جودة العمل الرقابي .
79.2	0.85	3.96	-	-	1.9	2	31.7	33	34.6	36	31.7	33	9. التوافر في القوانين والتشريعات الملائمة وامكانية تطبيقها عند مواجهة التحديات في بيئة العمل .
80.4	0.74	4.02	-	-	-	-	26	27	46.2	48	27.9	29	10. تدعم القوانين والتشريعات حالياً انشطة التدقيق الداخلي والعمل الرقابي لتحسين فاعلية الالتزام ..
76.0	0.75	3.80	-	-	1.9	2	33.7	35	46.2	48	18.3	19	11. تعمل آلية منافسة سوق المنتجات / العمل الاداري على كفاءة العمل الرقابي وحماية حقوق المدققين
75.0	0.81	3.75	-	-	2.9	3	39.4	41	37.5	39	20.2	21	12. تسهم آلية منافسة سوق المنتجات / سوق العمل الاداري في اقامة الورش وتشجيع المواهب لتطوير مهارات المدققين داخل الوحدة
77.4	0.73	3.87	-	-	1.9	2	27.9	29	51	53	19.2	20	13. تضمن آلية منافسة سوق المنتجات / سوق العمل الاداري الامتثال لمعايير العدالة والكفاءة عن
77.0	0.79	3.85	-	-	2.9	3	30.8	32	45.2	47	21.2	22	14. تضع آلية منافسة سوق المنتجات / سوق العمل الاداري ضمن مهامها استخدام الاجراءات التي تهدف الى تحسين الانتاجية في مختلف
76.8	0.75	3.84	-	-	1.9	2	31.7	33	47.1	49	19.2	20	15. تعمل آلية منافسة سوق المنتجات / العمل الاداري عن طريق العمل الرقابي بتوافر تقنيات والآليات تعزز القدرة على الابتكار في عمليات
81.0	0.80	4.05	-	-	2.1	-	23.1	-	43.3	-	31.7	-	مؤشر الآليات الخارجية

يتضح من الجدول (10) بان الفقرة السادسة هي الأكثر أهمية إذ بلغت (87.6%)، كما اشار ما نسبتهم (89.4%) في الاتفاق التام والاتفاق على ان (القوانين والتشريعات تعمل على حماية حقوق اصحاب المصلحة وتعزيز آليات الحوكمة الخارجية)، كما بلغ الوسط الحسابي لها (4.38) والانحراف المعياري (0.69) الامر الذي يدل على ان الاجابات الخاصة بهذه الفقرة متجانسة، اما الفقرة الثانية عشر فقد حصلت على اقل نسبة من الاهمية النسبية إذ بلغت (75%)، عموماً ان نسب الاهمية النسبية ل فقرات دور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي هي (81%) وهي نسبة جيدة جداً وتدعم هذه الفقرات .

5.5 إثبات فرضية البحث

لإثبات فرضية البحث (هنالك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لدور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي)، تم توظيف تحليل الانحدار الخطي المتعدد وكانت النتائج كما مبينة في الجدول الآتي:-

جدول (11) يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتطبيق آليات الحوكمة الخارجية على فاعلية العمل الرقابي

تطبيق آليات الحوكمة على فاعلية العمل الرقابي						
Sig.	R ²	R	T	B	F	A
0.001	0.61	0.39	5.54	3.32	70.22	31.3

يتضح من الجدول (11) بان قيمه اختبار (F) قد بلغت (70.22)، وعند مستوى دلالة (0.001)، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى اقل من (0.01)، وبلغت قيمة معلمة الميل لآليات الحوكمة الخارجية (3.32) أي ان تغيير الآليات الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغيير فاعلية العمل الرقابي بمقدار (3.32). وبلغت قيمة معامل التحديد (0.61) في تفسير التغيير الذي يحدث في فاعلية العمل الرقابي في الوحدة الاقتصادية كما بلغت قيمة معامل ارتباط الرتب سبيرمان بين الآليات الخارجية وفاعلية العمل الرقابي (0.39). اما قيمة اختبار (t) لآليات الحوكمة الخارجية (5.54) وبمستوى دلالة (0.001)، بما يدل على معنوية علاقات الارتباط بين آليات الحوكمة الخارجية وفاعلية العمل الرقابي، الامر الذي يؤدي الى قبول فرضية البحث (هنالك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لدور آليات الحوكمة الخارجية في تعزيز العمل الرقابي) ويمكن التعبير عن هذا التأثير بنموذج الانحدار الخطي المتعدد الآتي:-

$$\text{فاعلية العمل الرقابي} = 31.3 + 32.3 \times \text{الآليات الخارجية} \quad (1)$$

6. الاستنتاجات

1. النسبة الأكبر من العينة تمتلك خبرة اقل من خمس سنوات ما يشير الى ان بيئة العمل الرقابي في الشركة عينة البحث تحتاج الى برامج تطويرية لتعزيز خبراتهم في العمل الرقابي .

2. بينت النتائج ان غالبية عينة البحث هم من حملة شهادة البكالوريوس في حين ان الشهادات العليا هي نسبة محدودة وذلك يدل على انخفاض استقطاب الكفاءات الاكاديمية المتخصصة.
3. اظهرت النتائج ان فئة المدققين هي الاقل نسبة بين افراد العينة الامر الذي يؤدي الى انخفاض عمق التدقيق الداخلي مما يستدعي اعادة النظر في توزيع القوى العاملة لتعزيز التخصص الرقابي .
4. ان خبرة العينة في تطبيق الحوكمة بلغت (51%) وهي نسبة متوسطة تشير الى ادراك العينة لأهميتها ولكنها توضح ان هنالك حاجة الى تعميق المعرفة وتطبيق آليات الحوكمة بشكل اكبر .
5. هنالك نسبة كبيرة من افراد العينة لا يزالون يعتمدون الاسلوب التقليدي مما يستوجب تعزيز المهارات الرقمية لضمان فاعلية اكبر للعمل الرقابي .
6. تؤكد نتائج البحث ان آليات الحوكمة الخارجية تلعب دوراً ايجابياً في تعزيز العمل الرقابي .

7. التوصيات

1. ضرورة زيادة عدد المدققين الداخليين في عينة البحث لتعزيز التوازن الوظيفي للكوادر الرقابية وضمان عمق الفحص التدقيقي ورفع كفاءة الرقابة .
2. العمل على تطوير الكوادر الحالية، فضلاً عن دعم الموظفين لإكمال الدراسات العليا في التخصصات ذات العلاقة بالحوكمة والرقابة.
3. اهمية تصميم برامج تدريبية وورش عمل للموظفين في عينة البحث لتعزيز معرفتهم بالحوكمة وآلياتها الخارجية.
4. تحسين استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التدقيق والرقابة وتدريب جميع العاملين عليها لضمان دقة وفاعلية العمل الرقابي.
5. تشجيع التعاون بين الاداريين والقانونيين والمدققين ضمن فرق الرقابة في عينة البحث لضمان التطبيق الافضل لآليات الحوكمة الخارجية .
6. وضع آليات لمراجعة السياسات الرقابية وربطها بآليات الحوكمة الخارجية لضمان الاستجابة السريعة في بيئة العمل الرقابي.

8. مواد تكميلية

(لا يوجد).

9. مساهمات المؤلفين

ساجده حسن داود البعاج: اعداد البحث واجراء الجانب النظري والعملي ، فاطمة صالح مهدي الغربان: الاشراف على اعداد البحث وتفسير النتائج.

10. التمويل:

(لا يوجد).

11. بيان توافر البيانات

تم توزيع استبانة محكمة علمياً على عينة البحث التي تضم الموظفين من داخل الشركة ذو العناوين المتماشية مع هدف البحث، فضلاً عن توزيعها على الرقباء الماليين العاملين في ديوان الرقابة المالية الاتحادي والمدققين الخارجيين في مكاتب التدقيق الخاصة.

12. شكر وتقدير

تتقدم الباحثان بالشكر للشركة العامة لصناعات النسيج والجلود - فرع الديوانية، وكل من ساهم في ملء الاستبانة لدعم البحث والوصول الى النتائج الدقيقة.

13. تضارب المصالح

تعلم الباحثان عدم وجود اي تضارب في المصالح.

References

- [1] Hakimi, N., Zolkafli, S., & Khalid, N. (2023). The role of internal audit, internal control systems, and corporate governance practices toward financial report Quality. MASHA internal journal of business and social sciences, 3(2), 24-33. <https://doi.org/10.37682/mijbss.v3i2.376414306>
- [2] Tahir, Z. A. q., & Hussein, A. T. (2021). Governance: An approach to combating financial and administrative corruption in state- owned institutions and companies. Journal of the college of Administration and Economics, Mustansiriyah University, 46(129), 22-36. <https://doi.org/10.31272/jae.i129.41>.
- [3] Tipurić, D., Tušek, B., & Filipović, D. (2009). Internal and External Supervisory Mechanisms in Corporate Governance. South East European Journal of Economics & Business (1840118X), 4(2). <https://doi.org/10.2478/v10033-00915-2> .

- [4] Abdul-Sattar, A. K. (2017). Governance mechanisms and their role in reducing financial and administrative corruption in state-owned companies (Published bachelors research). College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Iraq. <https://repository.qu.edu.iq>
- [5] Khalfallah, B., Y., Ayash, Z., & Gouider, M. (2021). The role of external auditing in activating the corporate governance system in Algerian economic institutions: A case study of the Port of Tenes. *Journal of Economic Studies*, 12(2), 121-136.
- [6] Kucinski, A., (2020), “An analysis of mechanisms of corporate governance in companies with the Treasury shareholding as seen in the example of companies of the energy sector listed on the Warsaw Stock Exchange”, *Zeszyty Naukowe Malopolskiej Wyzszej Szkoły Ekonomicznej W Tarnowie The Malopolska* Vol. 45, No. 1, pp. 79-91, [10.25944/znmwse.2020.01.7991](https://doi.org/10.25944/znmwse.2020.01.7991)
- [7] Ubway, Z. M. (2024). Control in public institution: Its concept, function, importance, and steps, *Electronic Reference for Information*, 136-138.
- [8] Omar, D. (2021). The role of internal auditing in improving the internal control system and risk management under corporate governance requirements: The case of Delphina Plastic Company in Setif. *Journal of Economic Sciences and Management*, 21(1), 96-111.
- [9] Al-Shabatat, M., L. (2022). The effect of external control on rationalizing spending in governmental institutions. *Arab Journal of Scientific Publishing*, (40), 212-222. <http://www.ajsp.net>
- [10] Milosevic, D., Andrei, S., & Vishny, R. W. (2015). A Survey of corporate governance. *The journal of finance*, 55, 737-783. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.1997.tb048>
- [11] Bouthaina, M., & Hamada, Y. (2023). The role of external auditing in reducing financial risks. (Doctoral dissertation, university center of abdalhafid boussouf-MILA).
- [12] Sarhan, M., H., & Ali, A., M. (2022). The impact of governance on achieving creditworthiness for a sample of companies (An exploratory study). *Journal of the College of Administration and Economics, Mustansiriyah University*, 47(133), 84-97. <https://doi.org/10.31272/jae.i133.928>
- [13] Elshafei, Hassan, & Abdel Fattah, Nadia, (2018), “Governance Determinants and Relationship with Competitive Advantage in Sports Organization”, *Journal of Applied Sports Science*, Vol. 8 , No. 1 , pp. 1-16, <https://doi.org/10.21608/JSBSH.2018.66499> .
- [14] Ahmed, Sh. A. (2020). Measuring the impact of governance mechanisms on reporting social responsibility of Iraqi economic units (Unpublished master’s thesis). College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-976605>
- [15] Nalina, B., & Panchanatham, N., (2016), “Corporate Governance – The Importance of Communication and Culture”, *Indian Journal of Science and Technology*, Vol. 9, No. 33, [10.17485/ijst/2016/v9i33/98510](https://doi.org/10.17485/ijst/2016/v9i33/98510) .
- [16] Al-Taie, A. Kh. L., & Al-Khursan, M. H. D. (2016). Evaluation of external control procedures on the budget of investment projects for local government: An applied study in the local government of Dhi Qar Governorate. *Journal of Financial and Accounting Studies*, 11(34), 145-171. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-756852>
- [17] Gebba, T. R. (2015). Corporate governance mechanisms adopted by UAE national commercial banks. *Journal of Applied Finance and Banking*, 5(5), 23. [RePEc:spt:apfiba:v:5:y:2015:i:5:f:5_2](https://doi.org/10.21608/afib.v5i5.2015.5.2)
- [18] Al-Jawhar, K., A., Al-Baldawi, Sh., A., Abd, I., D., & Al-Obaidi, A., J. (2021). Modern trends in auditing and control according to international standards and local legislations (2nd ed.). Al-Jazeera Printing and publishing office, Iraq. <https://www.isbniraq.org/?pa %D8%B1%D8%AF%D9%85%D9%83isbn=9789922923635>
- [19] Fiket, M. (2019), “Relationship of the Audit Committee and the Internal Audit Functions in the Corporate Governance System”, Master thesis, Department of Accounting, Faculty of Economics and Business, University of Zagreb, Croatia . <https://www.researchgate.net/publication/227892723>
- [20] Al-Abadi, K. A. K. M. (2023). Application of corporate governance mechanisms to improve the effectiveness of internal control: An applied study (Unpublished master’s thesis). University of Al-Qadisiyah, Iraq.
- [21] Al-Waqai Al-Iraqiya Gazette. (17 Feb. 2020). Issue No. 4578. <https://www.moj.gov.iq>.
- [22] Diwedi, N., (2010), “Perspectives on corporate governance”, *Indian Management Journal*, Vol. 1 , No. 4, pp. 94-99 . Kieff, F. S., & Paredes, T. A. (Eds.). (2010). Perspectives on corporate governance. Cambridge University Press.
- [23] Bouzouina, W. & Hajira, H. (2022). The extent of the contribution of internal auditing in establishing corporate governance principles in light of international internal auditing standards: A case study of a company AGRO SIM. *Journal of Economic Research*, 17(1), 291-310.
- [24] Mwika, M. (2012). Is it vital to have corporate governance codes for Institutional investors & capital markets? A case study of Rwanda. (Doctoral thesis Karlstad university, Sweden). <https://um.kb.se/resolve?um=nbn:se:kau:diva-14122>
- [25] Hashem, S. K. (2024). The role of external auditor in reducing banking risks affecting the continuity of banks. *Journal of the college of Administration and Economics, Mustansiriyah University*, 49(145), 55-63. <https://doi.org/10.31272/jae.i145.128>

المصادر

- [1] حكيمي، ن.، زولكافليل، س. وخالد، ن. (2023). دور التدقيق الداخلي وانظمة الرقابة الداخلية وممارسات حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية. *MASHA internal journal of business and social sciences*, 3(2), 24-33. <https://doi.org/10.37682/mijbss.v3i2.376414306>

- [2] ظاهر، زهراء عبد القادر، وحسين، عبد الاله توفيق، (2021)، "الحوكمة (مدخل لمحاربة الفساد المالي والاداري في المؤسسات والشركات المملوكة للدولة)"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 46، العدد 129، ص 22-36، <https://doi.org/10.31272/jae.i129.41>
- [3] تيبوروك، د.، تيوسك، ب.، وفيليبوفك، د. (2009). آليات الاشرافية الداخلية والخارجية في حوكمة الشركات. South East European Journal of Economics & Business (1840118X), 4(2) <https://doi.org/10.2478/v10033-00915-2>
- [4] عبد الستار، انس كاظم، (2017)، "آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات المملوكة للدولة"، بحث بكالوريوس منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق. <https://repository.qu.edu.iq>
- [5] خلف الله، بن يوسف، وعياش، زبير، وقويدر، معاش، (2021)، "دور التدقيق الخارجي في تفعيل نظام حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة ميناء تنس"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2، ص 121-136.
- [6] كوسنكي، أ. (2020). تحليل آليات حوكمة الشركات في الشركات التي تمتلك أسهماً، كما هو موضح في مثال شركات قطاع الطاقة المدرجة في بورصة وارسو. Zeszyty Naukowe Malopolskiej Wyzszej Szkoły Ekonomicznej W Tarnowie The Malopolska Vol. 45, No. 1, pp. 79-91, [10.25944/znmwse.2020.01.7991](https://doi.org/10.25944/znmwse.2020.01.7991)
- [7] عبوي، زيد منير. (2024). الرقابة في المؤسسات العامة (مفهومها ووظيفتها واهميتها وخطواتها). المرجع الالكتروني للمعلوماتية، ص 136-138.
- [8] عمر، ديلمى، (2021)، "دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر في ظل متطلبات حوكمة الشركات/ حالة شركة الدلفنة البلاستيكية (CALPLAST) بسطيف"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد 21، العدد 1، ص 96-111.
- [9] الشباطات، ميسون لطفي، (2022)، "اثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 40، ص 212-222. <http://www.ajsp.net>
- [10] ميلوسيفيك، د.، أندري، س.، وفيشني، ر.، و. (2015). دراسة استقصائية عن حوكمة الشركات. The journal of finance, 55, 737-783. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.1997.tb048>
- [11] بثينة، مزرور & حمادة ياسمين. (2023). دور التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية (Doctoral dissertation, university center of abdalhafid boussouf-MILA).
- [12] سرحان، مناف حامد عبد، وعلي، امل محمود، (2022)، "تأثير الحوكمة في تحقيق الجدارة الائتمانية لعينة من الشركات (دراسة استطلاعية)"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 47، العدد 133، ص 84-97، <https://doi.org/10.31272/jae.i133.928>
- [13] الشافعي، حسن، وعبدالفتاح، نادية. (2018). محددات الحوكمة وعلاقتها بالميزة التنافسية في منظمات الرياضة. Journal of Applied Sports Science, Vol. 8, No. 1, pp. 1-16, <https://doi.org/10.21608/JSBSH.2018.66499>
- [14] احمد، شذى اكرم، (2020)، "قياس تأثير آليات الحوكمة في الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية العراقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-976605>
- [15] نالينا، ب.، وبنجاناثام، ن. (2016). حوكمة الشركات- اهمية الاتصالات والثقافة. Indian Journal of Science and Technology, Vol. 9, No. 33, [10.17485/ijst/2016/v9i33/98510](https://doi.org/10.17485/ijst/2016/v9i33/98510)
- [16] الطائي، اسعد خليل لازم، والخرسان، محمد حلو داود، (2016)، "تقويم إجراءات الرقابة الخارجية على مشاريع الموازنة الاستثمارية للحكومات المحلية: بحث تطبيقي في حكومة محافظة ذي قار المحلية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 34، ص 145-171. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-756852>
- [17] جيبيا، ت. ر. (2015). آليات الحوكمة المعتمدة من قبل البنوك التجارية الوطنية في الامارات العربية المتحدة. of Applied Finance Journal RePEc:spt:apfiba:v:5:y:2015:i:5:f:5_5_2 and Banking, 5(5), 23
- [18] الجوهر، كريمة علي، والبلداوي، شاكر عبدالكريم، وعبد، احسان ذياب، والعبيدي، احمد جاسم، (2021)، "الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية"، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، العراق. https://www.isbniraq.org/?pa_%D8%B1%D8%AF%D9%85%D9%83isbn=9789922923635
- [19] فيكت، م. (2019). علاقة لجنة التدقيق ووظائف التدقيق الداخلي في نظام حوكمة الشركات. Master thesis, Department of Accounting, Faculty of Economics and Business, University of Zagreb, Croatia. <https://www.researchgate.net/publication/227892723>
- [20] العابدي، كرار اسدخان موسى، (2023)، "تطبيق آليات حوكمة الشركات لأغراض تحسين فاعلية الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، العراق.
- [21] جريدة الوقائع العراقية - العدد 4578 في 2020/2/17. <https://www.moj.gov.iq>
- [22] ديودي، ن.، (2010). رؤى حوكمة الشركات، Indian Management Journal, Cambridge University Press, (4), 94-99.
- [23] بوزوينة & هجيرة. (2022). مدى مساهمة التدقيق الداخلي في ارساء مبادئ حوكمة الشركات في ظل معايير التدقيق الداخلية الدولية-دراسة حالة شركة AGRO SIM مجلة الابحاث الاقتصادية، 17(1)، 291-310.
- [24] مويكا، م. (2012). هل من الضروري وجود مدونات حوكمة للمستثمرين والمؤسسين واسواق رأس المال؟ دراسة حالة عن رواندا. (Doctoral thesis) Karlstad university, Sweden. <https://um.kb.se/resolve?um=nb:n:se:kau:diva-14122>
- [25] هاشم، صدام كاظم، (2024)، "دور المدقق الخارجي في الحد من المخاطر المصرفية المؤثرة على استمرارية المصارف"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 49، العدد 145، ص 55-63. <https://doi.org/10.31272/jae.i145.128>

<https://doi.org/10.31272/jae.i150.1446><https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admecco>

P-ISSN: 1813-6729 E-ISSN: 2707-1359

JAE

The role of external governance mechanisms in enhancing oversight: An applied study at the General Company for Textile and Leather Industries – Diwaniyah Branch, Iraq

Sajida Hassan Dawood Al-Baaj

Dept. of Accounting, College of Administration & Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

Email: sajida.dawood@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID ID:\ <https://orcid.org/0009-0000-0409-6036>

Fatima Saleh Mahdi Al-Ghorban

Dept. of Accounting, College of Administration & Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq

Email: fatemasalh_m@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID ID:\ <https://orcid.org/0000-0002-7945-298>

Article Information

Article History:

Received: 14 / 05 / 2025

Accepted: 06 / 11 / 2025

Available Online: 01 / 12 / 2025

Page no: 28 – 38

Keywords:

Governance mechanisms, External governance, Oversight work .

Abstract

The research aims to identify the role of external governance mechanisms in enhancing oversight work inside and outside the research sample company by improving compliance with the implementation of instructions in various operations. Weaknesses in oversight work were also addressed by enhancing the effectiveness of external governance mechanisms within the research sample. The inductive approach was employed to complete the theoretical aspect and apply the quantitative approach in the practical element, utilising various statistical analyses of the research-designed questionnaire data, which included multiple questions directed at the sample. The research reached a set of conclusions, the most important of which are (weak experience in the field of control and auditing in the research sample, The highest percentage of respondents were those with less than five years of experience in that field (65.4%), and the title of auditor had the lowest rate of job titles in the sample (18.3%), in addition to the low use of modern technology in audit work, which may affect the improvement of audit performance. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which are: There should be a balance in the administrative organisational structure of the research sample by working to increase specialisations for audit and control job titles, in addition to the necessity of designing electronic programs specialised in control work, and that all control cadres be trained on how to use these programs.

Correspondence:

Researcher name:

Sajida Hassan Dawood Al-Baaj

Email:

sajida.dawood@uomustansiriyah.edu.iq